

## إطلاق نظام التحكيم العربي-الفرنسي من قبل "مركز التوفيق والتحكيم والخبرة العربي-الفرنسي"

تؤكد الخطة التي عرضها الدكتور صالح بكر الطيار أمين عام الغرفة التجارية العربية الفرنسية، على مجلس إدارة الغرفة بتاريخ 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2004، والهادفة إلى تنشيط الغرفة ومنحها ديناميكية جديدة، على ضرورة إحياء وتفعيل نظام التحكيم العربي - الفرنسي، الموجود منذ عام 1975.

وقد تمحورت الجهود المبذولة منذ الإء - لأن عن هذه الخطة القاضية بتقديم خدمات عملية لموسسة للمؤسسات، بشكل أساسي حول إعادة صياغة قواعد التحكيم الحالية، وتأسيس مركز للتوفيق والتحكيم والخبرة برئاسة السيد جان دو غرانكور، رئيس المركز التحكيمي والبروفسور في الجامعات الفرنسية.

ولقد أعيدت صياغة القواعد التحكيمية وتحديثها، كما تمت مراجعة جدول الأتعاب، وكذلك رفق القائمين على هذا النظام بعناصر شابة. وبدأ العمل بهذا النظام ابتداءً من 1 كانون الثاني / يناير 2005 باستثناء بعض الإجراءات التي تبقى خاضعة للقواعد السابقة.

ويتم حالياً إعداد لائحة بأسماء مجموعة من الموفقين والمحكمين والخبراء تعود لمركز التوفيق والتحكيم والخبرة التابع لغرفة التجارة العربية- الفرنسية. كما يتم بالمقابل دراسة مشروع واسع يقضي بتنظيم ندوات إعلامية في المجالات القانونية والاقتصادية والمالية، إضافة إلى دورات تأهيلية للمحكمين، تقام بصورة دورية في فرنسا وفي العالم العربي.

ونعرض فيما يلي وبايجاز الفلسفة العامة للنظام الجديد.

### أسباب إنشاء نظام مختص بالتحكيم العربي-الفرنسي:

إن نمو العلاقات التجارية بين الفعاليات الاقتصادية في مختلف الدول والمناطق الجغرافية، قد سمح بتأسيس عدّة أنظمة تحكيم دولية تتميز بسرعة التوصل لحل النزاعات التجارية بعيداً عن أيّ إحتياز قيديّ-رض من قبل السلطات القضائية الوطنية عندما تتعارض مصالح مواطنيها مع مصالح أجنبية .

ولا تبدي بعض الفعاليات الاقتصادية أي عداة أو تحفظ تجاه النظم التحكيمية الأساسية القائمة.

لكن بالنسبة للبعض الآخر، فلا بد من التأكد أن خصوصيات بعض الدول أو بعض المناطق الجغرافية سوف تؤخذ بعين الاعتبار، حتى تتم مراعاة المبادئ الأساسية للنظام القانوني المستمد من القرآن الكريم، وذلك مع احترام القانون الذي تم اختياره، وبشكل يتوافق بصورة دقيقة مع المبادئ العامة والمعمول بها في التجارة الدولية، والتي تصر بعض الفعاليات الأوروبية على الالتزام بها بشكل خاص.

ويبدل هذا النظام المقترح قسارى جهده للتوفيق بين كل هذه التطلعات.

### خصائص نظام التحكيم العربي-الفرنسي:

يقدم نظام التحكيم العربي-الفرنسي لكل شخص معنوي أو مادي، سواء كان فرنسيًا أو أوروبيًا أو عربيًا أو لأي شخص آخر له علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع الدول العربية، إمكانية تطبيق إجراءات التوفيق والتحكيم والخبرة كما تنص عليها قواعد النظام، في حال نشوب أية خلافات لا سيما تجارية ناجمة عن علاقاتهم المهنية، سواء عن طريق إدراج البند التحكيمي للتوفيق والتحكيم و/ أو الخبرة في اتفاقاتهم ، أو لاحقاً وبعد مرحلة إبرام العقود .

ويهدف هذا النظام لأن يضع بمتناول كل الراغبين باللجوء إليه، التقنيات الأكثر ملائمة ووفق أحدث التطورات التي طرأت على هذه التقنيات الخاصة بالتوصل لحل النزاعات التجارية، وأن يقدم لكل الأطراف الضمانات التي تتسجم مع خصوصيات العلاقات بين مواطني مجموعتين تتميزان بثقافتين مختلفتين، والتي تستند إلى نظام يفهم الأطراف بشكل أفضل ويؤمن رقابة أفضل على إجراءات التوفيق والتحكيم والخبرة، وذلك حسب الحالة المطروحة، من قبل أجهزة تعتمد على تطبيق مبدأ المناصفة بشكل دقيق، وقد أخذت أعضاؤها وفقاً لكفاءاتهم، وحياديتهم، واستقلاليتهم، مع احترام خصوصية كل منهم . وذلك على أمل أن تساهم كل هذه العناصر في توفير أفضل الفرص لتنفيذ الأحكام التحكيمية التي سوف تصدر بشكل طوعي.

ومن الواجب لفت أنظار المعنيين إلى أنه سعياً لتخفيض تكلفة إجراءات التحكيم، فقد تم وضع طريقة مبسطة ومتميزة عن إجراءات التحكيم العادية، بهدف التوصل إلى حلول سريعة للخلافات التي تتميز ببساطتها أو في حال كان المبلغ المتنازع عليه زهيدا. مع مراعاة أن هذا الإجراء المبسط قد يتحول لإجراء عادي إذا كانت العناصر المكونة لهذه لقضية تستدعي هذا التحوّل.

ومن المهم أيضا التأكيد على وضع آلية إجراءات خبرة تعاقدية، كانت الغرفة التجارية العربية الفرنسية أول من وضعها عام 1975 ، وهي آلية إذا تم تطبيقها بسرعة فإنها تسمح بتفادي خطر تلف الإثباتات، كما أنها تعدّ أفضل وسيلة وقائية للجوء للتحكيم، بصرف النظر عن حق الادعاء لدى قاضي الأمور المستعجلة.

### **التحكيم في صلب اهتمام الغرفة التجارية العربية – الفرنسية :**

منذ إنشاء الغرفة التجارية العربية – الفرنسية عام 1971 تم تأسيس نظام التحكيم وقد تطور تباعاً دون أن يتوقف عن متابعه نشاطه بالرغم من التوسع الذي طرأ على هذا النظام على مدى سنوات عديدة عند ما تم تأسيس "شركة التحكيم العربية – الأوروبية" واختير مقرها الرئيسي في لندن، هذه الشركة التي لم تعد قائمة اليوم.

واليوم وفي إطار إعادة تنظيم إدارة الغرفة التجارية العربية – الفرنسية، فقد تقرر إعادة إحياء نشاطات نظام التحكيم العربي – الفرنسي الذي بات يعرف حالياً بإسم "مركز التوفيق والتحكيم والخبرة العربي – الفرنسي" مع إمكانية التوسع إلى بلدان أخرى في الإتحاد الأوروبي ، وإعادة تفعيل مساره عبر إنشاء هيكلية جديدة ، وإعادة النظر بالقواعد الأصلية ، وتشكيل لائحة جديدة من المحكمين والخبراء . وسوف توضع هذه اللوائح لمدة عام واحد قابل للتجديد، تحت إشراف مجلس التحكيم .

من هذا المنطلق فإن أنشطة مركز التوفيق والتحكيم والخبرة العربي – الفرنسي تأتي في صلب اهتمامات الغرفة التجارية العربية – الفرنسية، عدا عن سائر الأنشطة التي سيتم تطويرها بشكل مشترك من قبل الغرفة واللجنة العلمية وكل هيئة أخرى مناسبة، لا سيما العربية منها، في سبيل تجديد وتمتين أواصر العلاقات بين مختلف وكلاء التجارة الدولية العاملين في البلدان العربية ونظرانهم العاملين على الأخص في فرنسا وبصورة أكثر شمولاً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

مركز التوفيق والتحكيم والخبرة للغرفة التجارية العربية – الفرنسية  
Centre de Conciliation, d'Arbitrage et d'Expertise  
de la Chambre du Commerce Franco-Arabe  
rue Lauriston – 75116 paris – France 93  
Tel 00 33 1 45 53 20 12  
Fax 00 33 1 47 55 09 59  
بريد الكتروني: [ccae@ccfranco-arabe.org](mailto:ccae@ccfranco-arabe.org)  
موقع الإنترنت: <http://www.ccfranco-arabe.org>